وزيرة المرأة خلال جلسة عمل جمعتها بوزيرة العدل:

التأكيد على أهمية تأهيل الجاني في قضايا العنف ضد المرأة وتحسيسه بخطورة الممارسات العنيفة

أكدت وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، أمس الاربعاء، على ضرورة إيلاء أهمية خاصة لتأهيل الجاني في قضايا العنف ضد المرأة.
ودعت خلال جلسة عمل جمعتها بوزيرة العدل، ثريا الجريبي الى التركيز على تحسيس الجاني وتوعيته بخطورة هذه الممارسات العنيفة وآثارها، وضرورة التصدي لها.

وقد تناولت الجلسة، التي حضرها عدد من سامي الإطارات العليا للوزارتين، متابعة قضايا العنف ضد المرأة، وتفعيل بعض الآليات العملية التي من شأنها أن تضفي نجاعة أكبر على عملية التعهد والمتابعة لهذا الصنف من القضايا خاصة في بعض الظروف الاستثنائية كالتي عاشتها تونس أثناء مجابهة جائحة «كورونا».

كما خصصت الجلسة التي حضرها عدد من سامي الإطارات العليا للوزارتين لاستعراض عدد من المسائل المتصلة بتقييم اتفاقية التعاون في مجال تأهيل و إدماج المرأة السجينة، و التي تم بمقتضاها تركيز 18 ورشة وتجهيزها، وتدعيم 3 ورشات موجودة.

وتم في هذا الصدد، التأكيد على أهمية استكمال تدعيم سجن النسوة بمنوبة، وإحالة اعتمادات من ميزانية وزارة المرأة تناهز 50 ألف دينار لدعم الورشات، علما وأنه تم في إطار نفس الاتفاقية تنظيم حوالي 40 تظاهرة ثقافية مشتركة خلال المناسبات الوطنية والعالمية سنة 2019.

وشددت وزيرة العدل على أهمية استكمال الاتفاقيات المتعلقة بتجهيز المراكز المندمجة للطفولة بالأسرة والطاولات الضرورية عن طريق الورشات السجنية، فضلا عن تفعيل اللجان المشتركة المنصوص عليها بالاتفاقيات الثنائية.

كما تم التأكيد على ضرورة التفكير في آليات فاعلة للإحاطة بالسجينات المفرج عنهن بعد قضاء العقوبة، وخاصة ممن يواجهن رفضا من عائلاتهن ولا يجدن فضاء لاستقبالهن، فضلا عن الحث على تمتيع السجينات والأطفال الجانحين من تكوين إشهادي يساعدهم على الحصول على الاندماج في محيطهم العائلي والاجتماعي بعد قضاء العقوبة، وبعث مشاريع يتم تمويلها من قبل بعض الهياكل المختصة.

ووقعت في الغرض الدعوة إلى عقد اجتماعات تنسيقية مشتركة بين الهيئة العامة للسجون والإصلاح، ووزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ووزارة التكوين المهني والتشغيل، وبنك التضامن (BTS) لإيجاد صيغ ملائمة لتمويل مثل هذه المشاريع لهذه الفئة من المساجين.

ومن جهة أخرى تم التطرق إلى أهمية التسريع باستكمال إجراءات المصادقة على تنقيح مجلة حماية الطفل المعد من قبل وزارة العدل.

أهم الأحداث | آخر الأخبار | وطني

وزيرة العدل و وزيرة المرأة في جلسة عمل حول قضايا العنف ضد المرأة وتأهيل و إدماج السجينات والأطفال الجانح

15 دقيقة واحدةأسماء · منذ 17 ساعة

التأمت صباح اليوم الاربعاء 05 أوت 2020 جلسة عمل بمقر وزارة العدل أشرفت عليها كل من وزيرة العدل ثريا الجريبي و وزيرة المرأة والأسرة والطفولة و كبار السن أسماء السحيري، وقد خصصت الجلسة التي حضرها عدد من سامي الإطارات العليا للوزارتين لاستعراض عدد من المسائل المتصلة بتقييم اتفاقية التعاون في مجال تأهيل و إدماج المرأة السجينة و التي تم بمقتضاها تركيز عدد 18 ورشة وتجهيزها و تدعيم عدد 03 ورشات موجودة.

و قد تمّ التأكيد بالمناسبة على أهمية استكمال تدعيم سجن النسوة بمنوبة، وإحالة اعتمادات من ميزانية وزارة المرأة تناهز 50 ألف دينار لدعم الورشات، علما وأنه تم في إطار نفس الاتفاقية تنظيم حوالي 40 تظاهرة ثقافية مشتركة خلال المناسبات الوطنية والعالمية سنة 2019.

وقد أكدت وزيرة العدل على أهمية استكمال الاتفاقيات المتعلقة بتجهيز المراكز المندمجة للطفولة بالأسرّة والطاولات الضرورية عن طريق الورشات السجنية، فضلا عن تفعيل اللجان المشتركة المنصوص عليها بالاتفاقيات الثنائية.

كما تم التأكيد على ضرورة التفكير في آليات فاعلة للإحاطة بالسجينات المفرج عنهن بعد قضاء العقوبة وخاصة ممن يواجهن رفضا من عائلاتهن و لا يجدن فضاء لاستقبالهن، فضلا عن التأكيد على ضرورة تمتيع السجينات والأطفال الجانحين من تكوين إشهادي يساعدهم على الحصول على الاندماج في محيطهم العائلي والاجتماعي بعد قضاء العقوبة وبعث مشاريع يتم تمويلها من قبل بعض الهياكل المختصة.

وتم في الغرض الدعوة إلى عقد اجتماعات تنسيقية مشتركة بين الهيئة العامة للسجون والإصلاح و وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن و وزارة التكوين المهني و التشغيل وبنك التضامن (BTS) لإيجاد صيغ ملائمة لتمويل مثل هذه المشاريع لهذه الفئة من المساجين.

و من جهة أخرى تم التطرق إلى أهمية التسريع باستكمال إجراءات المصادقة على تنقيح مجلة حماية الطفل المعدّ من قبل وزارة العدل.

كما تم التوقف عند أولوية متابعة قضايا العنف ضد المرأة وتفعيل بعض الآليات العملية التي من شأنها أن تضفي نجاعة أكبر على عملية التعهد والمتابعة لهذا الصنف من القضايا خاصة في بعض الظروف الاستثنائية كالتي عاشتها تونس أثناء مجابهة جائحة كورونا.

وفي هذا الصدد أكدت وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن على ضرورة إيلاء أهمية خاصة لتأهيل الجاني في قضايا العنف ضد المرأة و وجوب التركيز على تحسيسه و توعيته بخطورة هذه الممارسات العنيفة و آثارها و ضرورة التصدي لها. كما تم تثمين التعاون المثمر القائم بين الوزارتين في عديد الملفات و المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

نشر على *الصباح نيوز* | (http://www.assabahnews.tn) *Assabah News*

في جلسة عمل بين وزيرة العدل ووزيرة المرأة.. متابعة لمواضيع تهم قضايا العنف ضد المرأة وتأهيل و إدماج السجينات والأطفال الجانحين

الأربعاء 5 أوت 2020 20:44

التأمت صباح اليوم جلسة عمل بمقر وزارة العدل أشرفت عليها كل من وزيرة العدل السيدة ثريا الجريبي و وزيرة المرأة والأسرة والطفولة و كبار السن السيدة أسماء السحيري، وقد خصصت الجلسة التي حضرها عدد من سامي الإطارات العليا للوزارتين لاستعراض عدد من المسائل المتصلة بتقييم اتفاقية التعاون في مجال تأهيل و إدماج المرأة السجينة و التي تم بمقتضاها تركيز عدد 18 ورشة وتجهيزها و تدعيم عدد 03 ورشات موجودة و قد تمّ التأكيد بالمناسبة على أهمية استكمال تدعيم سجن النسوة بمنوبة، وإحالة اعتمادات من ميزانية وزارة المرأة تناهز 50 ألف دينار لدعم الورشات، علما وأنه تم في إطار نفس الاتفاقية تنظيم حوالي 40 تظاهرة ثقافية مشتركة خلال المناسبات الوطنية والعالمية سنة 2019. وقد أكدت وزيرة العدل على أهمية استكمال الاتفاقيات المتعلقة بتجهيز المراكز المندمجة للطفولة بالأسرّة والطاولات الضرورية عن طريق الورشات السجنية، فضلا عن تفعيل اللجان المشتركة المنصوص عليها بالاتفاقيات الثنائية.

كما تم التأكيد على ضرورة التفكير في آليات فاعلة للإحاطة بالسجينات المفرج عنهن بعد قضاء العقوبة وخاصة ممن يواجهن رفضا من عائلاتهن و لا يجدن فضاء لاستقبالهن، فضلا عن التأكيد على ضرورة تمتيع السجينات والأطفال الجانحين من تكوين إشهادي يساعدهم على الحصول على الاندماج في محيطهم العائلي والاجتماعي بعد قضاء العقوبة وبعث مشاريع يتم تمويلها من قبل بعض الهياكل المختصة. وتم في الغرض الدعوة إلى عقد اجتماعات تنسيقية مشتركة بين الهيئة العامة للسجون والإصلاح و وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن و وزارة التكوين المهني و التشغيل وبنك التضامن (BTS) لإيجاد صيغ ملائمة لتمويل مثل هذه المشاريع لهذه الفئة من المساجين.

و من جهة أخرى تم التطرق إلى أهمية التسريع باستكمال إجراءات المصادقة على تنقيح مجلة حماية الطفل المعدّ من قبل وزارة العدل.

كما تم التوقف عند أولوية متابعة قضايا العنف ضد المرأة وتفعيل بعض الآليات العملية التي من شأنها أن تضفي نجاعة أكبر على عملية التعهد والمتابعة لهذا الصنف من القضايا خاصة في بعض الظروف الاستثنائية كالتي عاشتها تونس أثناء مجابهة جائحة كورونا. وفي هذا الصدد أكدت وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن على ضرورة إيلاء أهمية خاصة لتأهيل الجاني في قضايا العنف ضد المرأة و وجوب التركيز على تحسيسه و توعيته بخطورة هذه الممارسات العنيفة و آثارها و ضرورة التصدي لها. كما تم تثمين التعاون المثمر القائم بين الوزارتين في عديد الملفات و المواضيع ذات الاهتمام المشترك

Source URL: http://www.assabahnews.tn/article/246974/%D9%81%D9%8A-%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D9%88%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B6%D9%8A%D8%B9-%D8%AA%D9%87%D9%85-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9

jomhouria.com

حزمة من الإجراءات لفائدة النساء السجينات وتنظيم تظاهرات ثقافية وتخصيص اعتمادات مالية بقيمة 50 ألف دينار.. التفاصيل

4-5 minutes

أخبار وطنية **حزمة من الإجراءات لفائدة النساء السجينات وتنظيم تظاهرات ثقافية وتخصيص اعتمادات مالية بقيمة 50 ألف دينار.. التفاصيل**

نشر في 05 أوت 2020 (14:43)

التأمت صباح اليوم جلسة عمل بمقر وزارة العدل أشرفت عليها كل من **وزيرة العدل السيدة ثريا الجريبي و وزيرة المرأة والأسرة والطفولة و كبار السن السيدة أسماء السحيري.**

وقد خصصت الجلسة التي حضرها عدد من سامي الإطارات العليا للوزارتين لاستعراض عدد من المسائل المتصلة بتقييم اتفاقية التعاون في مجال تأهيل و إدماج المرأة السجينة و التي تم بمقتضاها تركيز عدد 18 ورشة وتجهيزها و تدعيم عدد 03 ورشات موجودة.

و قد تمّ التأكيد بالمناسبة على أهمية استكمال تدعيم سجن النسوة بمنوبة، وإحالة اعتمادات من

ميزانية وزارة المرأة تناهز 50 ألف دينار لدعم الورشات، علما وأنه تم في إطار نفس الاتفاقية تنظيم حوالي 40 تظاهرة ثقافية مشتركة خلال المناسبات الوطنية والعالمية سنة 2019.

وقد أكدت وزيرة العدل على أهمية استكمال الاتفاقيات المتعلقة بتجهيز المراكز المندمجة للطفولة بالأسرّة والطاولات الضرورية عن طريق الورشات السجنية، فضلا عن تفعيل اللجان المشتركة المنصوص عليها بالاتفاقيات الثنائية.

كما تم التأكيد على ضرورة التفكير في آليات فاعلة للإحاطة بالسجينات المفرج عنهن بعد قضاء العقوبة وخاصة ممن يواجهن رفضا من عائلاتهن و لا يجدن فضاء لاستقبالهن، فضلا عن التأكيد على ضرورة تمتيع السجينات والأطفال الجانحين من تكوين إشهادي يساعدهم على الحصول على الاندماج في محيطهم العائلي والاجتماعي بعد قضاء العقوبة وبعث مشاريع يتم تمويلها من قبل بعض الهياكل المختصة.

وتم في الغرض الدعوة إلى عقد اجتماعات تنسيقية مشتركة بين الهيئة العامة للسجون والإصلاح و وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن و وزارة التكوين المهني و التشغيل وبنك التضامن (BTS) لإيجاد صيغ ملائمة لتمويل مثل هذه المشاريع لهذه الفئة من المساجين.

و من جهة أخرى تم التطرق إلى أهمية التسريع باستكمال إجراءات المصادقة على تنقيح مجلة حماية الطفل المعدّ من قبل وزارة العدل.

كما تم التوقف عند أولوية متابعة قضايا العنف ضد المرأة وتفعيل بعض الآليات العملية التي من شأنها أن تضفي نجاعة أكبر على عملية التعهد والمتابعة لهذا الصنف من القضايا خاصة في بعض الظروف الاستثنائية كالتي عاشتها تونس أثناء مجابهة جائحة كورونا.

وفي هذا الصدد أكدت وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن على ضرورة إيلاء أهمية خاصة لتأهيل الجاني في قضايا العنف ضد المرأة و وجوب التركيز على تحسيسه و توعيته بخطورة هذه الممارسات العنيفة و آثارها و ضرورة التصدي لها. كما تم تثمين التعاون المثمر القائم بين الوزارتين في عديد الملفات و المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

kenoozarabia.com

جلسة عمل بين وزيرة العدل ووزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن | جريدة كنوز عربية |

4-5 minutes

متابعة عبدالله القطاري من تونس

متابعة لمواضيع تهم قضايا العنف ضد المرأة وتأهيل و إدماج السجينات والأطفال الجانحين

التأمت صباح اليوم الاربعاء 05 أوت 2020 جلسة عمل بمقر وزارة العدل أشرفت عليها كل من وزيرة العدل السيدة ثريا الجريبي و وزيرة المرأة والأسرة والطفولة و كبار السن السيدة أسماء السحيري، وقد خصصت الجلسة التي حضرها عدد من سامي الإطارات العليا للوزارتين لاستعراض عدد من المسائل المتصلة بتقييم اتفاقية التعاون في مجال تأهيل و إدماج المرأة السجينة و التي تم بمقتضاها تركيز عدد 18 ورشة وتجهيزها و تدعيم عدد 03 ورشات موجودة.

و قد تمّ التأكيد بالمناسبة على أهمية استكمال تدعيم سجن النساء بمنوبة، وإحالة اعتمادات من ميزانية وزارة المرأة تناهز 50 ألف دينار لدعم الورشات، علما وأنه تم في إطار نفس الاتفاقية تنظيم حوالي 40 تظاهرة ثقافية مشتركة خلال المناسبات الوطنية والعالمية سنة 2019. وقد

أكدت وزيرة العدل على أهمية استكمال الاتفاقيات المتعلقة بتجهيز المراكز المندمجة للطفولة بالأسرّة والطاولات الضرورية عن طريق الورشات السجنية، فضلا عن تفعيل اللجان المشتركة المنصوص عليها بالاتفاقيات الثنائية.

كما تم التأكيد على ضرورة التفكير في آليات فاعلة للإحاطة بالسجينات المفرج عنهن بعد قضاء العقوبة وخاصة ممن يواجهن رفضا من عائلاتهن و لا يجدن فضاء لاستقبالهن، فضلا عن التأكيد على ضرورة تمتيع السجينات والأطفال الجانحين من تكوين إشهادي يساعدهم على الحصول على الاندماج في محيطهم العائلي والاجتماعي بعد قضاء العقوبة وبعث مشاريع يتم تمويلها من قبل بعض الهياكل المختصة. وتم في الغرض الدعوة إلى عقد اجتماعات تنسيقية مشتركة بين الهيئة العامة للسجون والإصلاح و وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن و وزارة التكوين المهني و التشغيل وبنك التضامن (BTS) لإيجاد صيغ ملائمة لتمويل مثل هذه المشاريع لهذه الفئة من المساجين.

و من جهة أخرى تم التطرق إلى أهمية التسريع باستكمال إجراءات المصادقة على تنقيح مجلة حماية الطفل المعدّ من قبل وزارة العدل.
كما تم التوقف عند أولوية متابعة قضايا العنف ضد المرأة وتفعيل بعض الآليات العملية التي من شأنها أن تضفي نجاعة أكبر على عملية التعهد والمتابعة لهذا الصنف من القضايا خاصة في بعض الظروف الاستثنائية كالتي عاشتها تونس أثناء مجابهة جائحة كورونا.

وفي هذا الصدد أكدت وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن على ضرورة إيلاء أهمية خاصة لتأهيل الجاني في قضايا العنف ضد المرأة و وجوب التركيز على تحسيسه و توعيته بخطورة هذه الممارسات العنيفة و آثارها و ضرورة التصدي لها. كما تم تثمين التعاون المثمر القائم بين الوزارتين في عديد الملفات و المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

magazine-carthage.com

العنف ضد المرأة وتأهيل و إدماج السجينات والأطفال الجانحين – magazine-carthage

4-5 minutes

في جلسة عمل بين وزيرة العدل ووزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن :
متابعة لمواضيع تهم قضايا العنف ضد المرأة وتأهيل و إدماج السجينات والأطفال الجانحين

تونس: 05 أوت 2020

التأمت صباح اليوم جلسة عمل بمقر وزارة العدل أشرفت عليها كل من وزيرة العدل السيدة ثريا الجريبي و وزيرة المرأة والأسرة والطفولة و كبار السن السيدة أسماء السحيري، وقد خصصت الجلسة التي حضرها عدد من سامي الإطارات العليا للوزارتين لاستعراض عدد من المسائل المتصلة بتقييم اتفاقية التعاون في مجال تأهيل و إدماج المرأة السجينة و التي تم بمقتضاها تركيز عدد 18 ورشة وتجهيزها و تدعيم عدد 03 ورشات موجودة و قد تمّ التأكيد بالمناسبة على أهمية استكمال تدعيم سجن النساء بمنوبة، وإحالة اعتمادات من ميزانية وزارة المرأة تناهز 50 ألف دينار لدعم الورشات، علما وأنه تم في إطار نفس الاتفاقية تنظيم حوالي 40 تظاهرة ثقافية مشتركة خلال المناسبات الوطنية والعالمية سنة 2019. وقد أكدت وزيرة العدل على أهمية استكمال الاتفاقيات المتعلقة بتجهيز المراكز المندمجة للطفولة بالأسرّة والطاولات الضرورية عن طريق الورشات السجنية، فضلا عن تفعيل اللجان المشتركة المنصوص عليها بالاتفاقيات

الثنائية.

كما تم التأكيد على ضرورة التفكير في آليات فاعلة للإحاطة بالسجينات المفرج عنهن بعد قضاء العقوبة وخاصة ممن يواجهن رفضا من عائلاتهن و لا يجدن فضاء لاستقبالهن، فضلا عن التأكيد على ضرورة تمتيع السجينات والأطفال الجانحين من تكوين إشهادي يساعدهم على الحصول على الاندماج في محيطهم العائلي والاجتماعي بعد قضاء العقوبة وبعث مشاريع يتم تمويلها من قبل بعض الهياكل المختصة. وتم في الغرض الدعوة إلى عقد اجتماعات تنسيقية مشتركة بين الهيئة العامة للسجون والإصلاح و وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن و وزارة التكوين المهني و التشغيل وبنك التضامن (BTS) لإيجاد صيغ ملائمة لتمويل مثل هذه المشاريع لهذه الفئة من المساجين.

و من جهة أخرى تم التطرق إلى أهمية التسريع باستكمال إجراءات المصادقة على تنقيح مجلة حماية الطفل المعدّ من قبل وزارة العدل.

كما تم التوقف عند أولوية متابعة قضايا العنف ضد المرأة وتفعيل بعض الآليات العملية التي من شأنها أن تضفي نجاعة أكبر على عملية التعهد والمتابعة لهذا الصنف من القضايا خاصة في بعض الظروف الاستثنائية كالتي عاشتها تونس أثناء مجابهة جائحة كورونا. وفي هذا الصدد أكدت وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن على ضرورة إيلاء أهمية خاصة لتأهيل الجاني في قضايا العنف ضد المرأة و وجوب التركيز على تحسيسه و توعيته بخطورة هذه الممارسات العنيفة و آثارها و ضرورة التصدي لها. كما تم تثمين التعاون المثمر القائم بين الوزارتين في عديد الملفات و المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

babnet.net

في جلسة عمل بين وزيرة العدل ووزيرة المرأة: متابعة لمواضيع تهم قضايا العنف ضد المرأة وتأهيل و إدماج السجينات والأطفال الجانحين

4-5 minutes

باب نات - التأمت صباح اليوم جلسة عمل بمقر وزارة العدل أشرفت عليها كل من وزيرة العدل ثريا الجريبي و وزيرة المرأة والأسرة والطفولة و كبار السن أسماء السحيري، وقد خصصت الجلسة التي حضرها عدد من سامي الإطارات العليا للوزارتين لاستعراض عدد من المسائل المتصلة بتقييم اتفاقية التعاون في مجال تأهيل و إدماج المرأة السجينة و التي تم بمقتضاها تركيز عدد 18 ورشة وتجهيزها و تدعيم عدد 03 ورشات موجودة و قد تمّ التأكيد بالمناسبة على أهمية استكمال تدعيم سجن النسوة بمنوبة، وإحالة اعتمادات من ميزانية وزارة المرأة تناهز 50 ألف دينار لدعم الورشات، علما وأنه تم في إطار نفس الاتفاقية تنظيم حوالي 40 تظاهرة ثقافية مشتركة خلال المناسبات الوطنية والعالمية سنة 2019. وقد أكدت وزيرة العدل على أهمية استكمال الاتفاقيات المتعلقة بتجهيز المراكز المندمجة للطفولة بالأسرّة والطاولات الضرورية عن طريق الورشات السجنية، فضلا عن تفعيل اللجان المشتركة المنصوص عليها بالاتفاقيات الثنائية.

كما تم التأكيد على ضرورة التفكير في آليات فاعلة للإحاطة بالسجينات المفرج عنهن بعد قضاء العقوبة وخاصة ممن يواجهن رفضا من عائلاتهن و لا يجدن فضاء لاستقبالهن، فضلا عن التأكيد على ضرورة تمتيع السجينات والأطفال الجانحين من تكوين إشهادي يساعدهم على الحصول على الاندماج في محيطهم العائلي والاجتماعي بعد قضاء العقوبة وبعث مشاريع يتم تمويلها من قبل بعض الهياكل المختصة. وتم في الغرض الدعوة إلى عقد اجتماعات تنسيقية مشتركة بين الهيئة العامة للسجون والإصلاح و وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن و وزارة التكوين المهني و التشغيل وبنك التضامن (BTS) لإيجاد صيغ ملائمة لتمويل مثل هذه المشاريع لهذه الفئة من المساجين.

و من جهة أخرى تم التطرق إلى أهمية التسريع باستكمال إجراءات المصادقة على تنقيح مجلة حماية الطفل المعدّ من قبل وزارة العدل.

كما تم التوقف عند أولوية متابعة قضايا العنف ضد المرأة وتفعيل بعض الآليات العملية التي من شأنها أن تضفي نجاعة أكبر على عملية التعهد والمتابعة لهذا الصنف من القضايا خاصة في

بعض الظروف الاستثنائية كالتي عاشتها تونس أثناء مجابهة جائحة كورونا. وفي هذا الصدد أكدت وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن على ضرورة إيلاء أهمية خاصة لتأهيل الجاني في قضايا العنف ضد المرأة و وجوب التركيز على تحسيسه و توعيته بخطورة هذه الممارسات العنيفة و آثارها و ضرورة التصدي لها. كما تم تثمين التعاون المثمر القائم بين الوزارتين في عديد الملفات و المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

facebook.com

في جلسة عمل بين وزيرة العدل ووزيرة المرأة... - ياسمين نيوز Jasmins News

4-5 minutes

في جلسة عمل بين وزيرة العدل ووزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن :
متابعة لمواضيع تهم قضايا العنف ضد المرأة وتأهيل و إدماج السجينات والأطفال الجانحين

تونس: 05 أوت 2020

التأمت صباح اليوم جلسة عمل بمقر وزارة العدل أشرفت عليها كل من وزيرة العدل السيدة ثريا الجريبي و وزيرة المرأة والأسرة والطفولة و كبار السن السيدة أسماء السحيري، وقد خصصت الجلسة التي حضرها عدد من سامي الإطارات العليا للوزارتين لاستعراض عدد من المسائل المتصلة بتقييم اتفاقية التعاون في مجال تأهيل و إدماج المرأة السجينة و التي تم بمقتضاها تركيز عدد 18 ورشة وتجهيزها و تدعيم عدد 03 ورشات موجودة و قد تمّ التأكيد بالمناسبة على أهمية استكمال تدعيم سجن النساء بمنوبة، وإحالة اعتمادات من ميزانية وزارة المرأة تناهز 50 ألف دينار لدعم الورشات، علما وأنه تم في إطار نفس الاتفاقية تنظيم حوالي 40 تظاهرة ثقافية مشتركة خلال المناسبات الوطنية والعالمية سنة 2019. وقد أكدت وزيرة العدل على أهمية استكمال الاتفاقيات المتعلقة بتجهيز المراكز المندمجة للطفولة بالأسرّة والطاولات الضرورية عن طريق الورشات السجنية، فضلا عن تفعيل اللجان المشتركة المنصوص عليها بالاتفاقيات الثنائية.

كما تم التأكيد على ضرورة التفكير في آليات فاعلة للإحاطة بالسجينات المفرج عنهن بعد قضاء العقوبة وخاصة ممن يواجهن رفضا من عائلاتهن و لا يجدن فضاء لاستقبالهن، فضلا عن التأكيد على ضرورة تمتيع السجينات والأطفال الجانحين من تكوين إشهادي يساعدهم على الحصول على الاندماج في محيطهم العائلي والاجتماعي بعد قضاء العقوبة وبعث مشاريع يتم تمويلها من قبل بعض الهياكل المختصة. وتم في الغرض الدعوة إلى عقد اجتماعات تنسيقية مشتركة بين الهيئة العامة للسجون والإصلاح و وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن و وزارة التكوين المهني و التشغيل وبنك التضامن (BTS) لإيجاد صيغ ملائمة لتمويل مثل هذه المشاريع لهذه الفئة من المساجين.

و من جهة أخرى تم التطرق إلى أهمية التسريع باستكمال إجراءات المصادقة على تنقيح مجلة حماية الطفل المعدّ من قبل وزارة العدل.

كما تم التوقف عند أولوية متابعة قضايا العنف ضد المرأة وتفعيل بعض الآليات العملية التي من شأنها أن تضفي نجاعة أكبر على عملية التعهد والمتابعة لهذا الصنف من القضايا خاصة في بعض الظروف الاستثنائية كالتي عاشتها تونس أثناء مجابهة جائحة كورونا. وفي هذا الصدد أكدت وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن على ضرورة إيلاء أهمية خاصة لتأهيل الجاني في قضايا العنف ضد المرأة و وجوب التركيز على تحسيسه و توعيته بخطورة هذه الممارسات العنيفة و آثارها و ضرورة التصدي لها. كما تم تثمين التعاون المثمر القائم بين الوزارتين في عديد الملفات و المواضيع ذات الاهتمام المشترك.